



المركز الوطني لحقوق الإنسان

The National Centre for Human Rights

**التقرير الدوري الأول  
حول أوضاع  
مراكز الإصلاح والتأهيل  
في المملكة الأردنية الهاشمية**

خلال الفترة من

1 كانون الثاني 2013 - 30 حزيران 2014

صادر عن فريق الرصد الوطني لمنع التعذيب " كرامة "

والذي يعمل ضمن ولاية المركز الوطني لحقوق الإنسان

بموجب المادة (10) من قانونه

الإشراف على إعداد التقرير

المحامية نسرين زريقات – رئيسة وحدة العدالة الجنائية / ومفوض الحماية بالوكالة

في المركز الوطني للإنسان

فريق الإعداد

أحمد مطالقة – ايمان ابو قاعود – محمد الطراونه – معاذ المومني

تصميم وتنسيق

منى أبو سل



## الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	1- فريق الرصد الوطني لمنع التعذيب "كرامة"
7	2- تقييم الوضع القائم في مراكز الإصلاح والتأهيل
12	3- أهم المشكلات التي يعاني منها النزلاء
14	4- الأوضاع المعيشية للنزلاء
15	5- الإدارات القائمة على مراكز الإصلاح والتأهيل
16	6- الملاحظات المتعلقة ببعض القضايا ذات الأهمية
17	7- أهم التطورات الإيجابية والسلبية خلال الفترة التي يغطيها التقرير
20	8- التوصيات
22	9- أسماء أعضاء فريق الرصد الوطني لمناهضة التعذيب "كرامة"



## فريق الرصد الوطني لمنع التعذيب "كرامة"

جاء تأسيس هذا الفريق كأحد مخرجات مشروع "كرامة"، وهو برنامج يهدف الى تحسين أوضاع المحرومين من حريتهم في الأردن والذي بدأ عمله عام 2008، وضمن رؤية المركز الوطني لحقوق الإنسان بتشكيل فريق متخصص ليقوم بزيارات دورية منتظمة وغير معلنة لأماكن الاحتجاز بهدف منع التعذيب وليكون نواة للآلية الوقائية الوطنية في حال مصادقة الأردن على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة لسنة 2002. ويعتبر فريق "كرامة" فريق رقابي وقائي لمكافحة أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والحد منها. كما أنه فريق مستقل يتبع فقط المركز الوطني لحقوق الإنسان والذي يتولى الاشراف العام على اعماله ويتألف من اشخاص يعملون به بصفتهم الشخصية على اساس التطوع ولا يتلقون أي توجيه أو مكافأة من أي جهة.

### • الولاية القانونية للفريق

يعمل فريق "كرامة" تحت مظلة المركز الوطني لحقوق الإنسان استناداً للولاية القانونية التي يتمتع بها المركز الوطني بموجب المادة (10) من قانونه رقم (51) لسنة 2006، والتي منحت صلاحية زيارة مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن التوقيف المؤقت ودور رعاية الأحداث وزيارة أي مكان عام تجري أو جرت فيه تجاوزات على حقوق الإنسان، بهدف مراقبة تلك التجاوزات والحد منها والسعي لوقفها.

### • هيكله الفريق وتكوينه

يتكون الفريق من (35) عضو موزعين على عدة تخصصات (نشطاء في مجال حقوق انسان، أطباء نفسيين وشرعيين، اخصائيين اجتماعيين ونفسيين، صحفيين، مختصين في ادارة السجون). وقد تمت مراعاة التوازن في النوع الاجتماعي. ويتمتع أعضاؤه بالاستقلال الوظيفي والذاتي الكامل بالمعنى الوارد في المادة (18) من البروتوكول الاختياري الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد تلقى أعضاء الفريق دورات تدريبية متخصصة على أيدي خبراء دوليين ووطنيين في مجالات متعددة، وخاصة في آليات الرصد والتوثيق، وتقنيات إجراء المقابلات مع المحتجزين، وسبل الكشف عن انتهاكات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والآليات الدولية الخاصة بالرقابة والإشراف على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بما في ذلك زيارة أماكن الاحتجاز وتقصي الحقائق بشأن التعذيب وسوء المعاملة ودور الأطباء في منع ارتكاب جرائم التعذيب والكشف عنها، كما تم تدريب أعضاء الفريق على كتابة

التقارير. ويشرف على عمل هذا الفريق هيئة إدارية منتخبة من الاعضاء بالاضافة إلى الهيئة الإستشارية التي يرأسها المفوض العام وعضوية رئيسة وحدة العدالة الجنائية في المركز الوطني لحقوق الإنسان وأحد الأعضاء المنتخبين من الفريق وتتولى اللجنة الاستشارية رسم السياسة العامة للفريق ودراسة التقارير ورفع التوصيات للجهات المعنية.

#### • زيارات الفريق وإعداد التقارير

قام فريق "كرامة" برصد أوضاع المحرومين من حريتهم في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل المدنية وعددها (15) مركز عبر زيارات رصدية شهرية (منتظمة).

#### • الزيارات

بلغت الزيارات التي قام الفريق بتنفيذها خلال الأعوام 2011 - 2014/6/30 (59) زيارة بواقع (50) زيارة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل:

- (6) زيارات إلى المراكز الأمنية وأماكن التوقيف المؤقت بداخلها.
- زيارة لمركز أحداث طبربور
- زيارة إلى المركز الوطني للصحة النفسية
- زيارة إلى مخيم الزعتري.

وسيقوم الفريق بتنفيذ زيارت متابعة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن التوقيف المؤقت (مراكز أمنية وأماكن التوقيف التابعة لبعض الإدارات الأمنية).

#### • إعداد التقارير

قام الفريق بإعداد (59) تقريراً متخصصاً حول نتائج تلك الزيارات مستنداً في ذلك إلى المعايير الدولية الخاصة في إعداد التقارير لا سيما القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. (البيئة الإحتجاجية، الطعام... النظافة).

## تقييم الوضع القائم في مراكز الإصلاح والتأهيل

أولاً: بيئة مراكز الإصلاح والتأهيل:

الأبنية ومرافق الخدمات وتجهيزاتها ومستوى الخدمات المقدمة:

يوجد في الأردن (15) مركز إصلاح والتأهيل موزعة في مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية وبعد زيارة جميع هذه المراكز سجل الفريق الملاحظات التالية:

1. تعتبر مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن حديثة بشكل عام ومصممة وفقاً للأسس والمعايير الدولية لحقوق الإنسان كمركز إصلاح وتأهيل الموقر"1" والموقر"2"، وارميمين، والزرقاء والطفيلة، وماركا. إلا أن هناك مراكز تخلو من متطلبات البيئة السليمة رغم أعمال الصيانة، من مثل كمركز إصلاح وتأهيل البلقاء وجويده/ رجال.
2. مواقع عدد من مراكز الإصلاح والتأهيل قريبة من التجمعات السكنية، وبعضها الآخر بعيداً مما يشكل ذلك صعوبة تنفيذ الزيارة بالنسبة لأهالي النزلاء وزوارهم مثل مركز إصلاح وتأهيل الطفيلة، والعقبة، الموقر"1"، والموقر"2". كما أن هناك شكوى من سكان المناطق القريبة من مراكز الإصلاح والتأهيل وعلى سبيل المثال الشكوى التي قدمت على مركز اصلاح وتأهيل أرميمين بخصوص موقع المركز.
3. تعاني معظم مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن من ظاهرة الاكتظاظ بسبب قرارات التوقيف القضائي والإداري إضافة إلى طول أمد إجراءات التقاضي.
4. وجود عدة مشاكل في مركز إصلاح وتأهيل الجويده الذي يعاني من الرطوبة والاكتظاظ، وعدم ملائمة المباني للشروط الصحية الضرورية لإقامة النزلاء مما يستدعي إغلاقه.
5. عدم وجود أماكن مخصصة لوضع الملابس الخاصة بالنزلاء، كما أنهم يقومون بنشر الغسيل على حبال خاصة توضع أعلى الأسرة التي ينامون عليها.
6. تعاب الزنازن في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل من ارتفاع نسبة الرطوبة وضعف في الاضاءة وعدم توافر التهوية الصحية.

7. تعاب معظم مراكز الإصلاح والتأهيل من عدم توفر المياه الساخنة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب.
8. تعاب بعض مراكز الإصلاح والتأهيل بعدم توافر البيئة التحتية السليمة بشكل عام وخصوصاً في المواقف الصحية كمراكز إصلاح وتأهيل جويده رجال وسواقة، البلقاء.

## ثانياً: أوضاع النزلاء

من خلال إجراء الزيارات الميدانية تمكّن فريق الرصد وبناءً على ادعاءات النزلاء تسجيل الملاحظات التالية:

1. **عدم توفير ضمانات المحاكمة العادلة لبعض النزلاء**  
إشتكى العديد من النزلاء من بطء إجراءات التقاضي أمام المحاكم وخاصة في القضايا المتعلقة بمحكمة أمن الدولة ومحكمة الجنايات الكبرى.
2. **حرمان النزّل من حقه في الخصوصية أثناء إجراء المكالمات الهاتفية.**  
حيث لا يتمتع النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بالحرية الكاملة عند إجراء المكالمات الهاتفية بسبب وجود عنصر من عناصر الأمن معه أثناء إجراء أي اتصال، كما أن النزلاء يعانون من قصر المدة المسموحة لهم للاتصال الهاتفي.
3. **عدم تطبيق مبدأ التصنيف للنزلاء بشكل دقيق.**  
لاحظ الفريق أنه لا يتم تطبيق مبدأ التصنيف بين النزلاء بشكل دقيق وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في بعض المراكز بسبب الاكتظاظ ويعود ذلك الى أن إعداد الموقوفين القضائيين وإداريين أكثر من المحكومين في بعض مراكز الإصلاح والتأهيل لذا يصعب على إدارات مراكز الإصلاح والتأهيل تصنيف النزلاء بشكل دقيق.



#### 4. عدم تعاون سفارات بعض الدول مع الجهات الأردنية المختصة لحل مشكلات الموقوفين من مواطنيها في مراكز الإصلاح والتأهيل.

اشتكى عدد كبير من حملة الجنسيات الاجنبية من عدم متابعة سفارتهم لأوضاعهم وخاصة من الجنسيات الشرق آسيوية.

#### 5. عدم توفير المساعدة القانونية للنزلاء من الجهات المعنية

إشتكى بعض النزلاء من عدم وجود تمثيل قانوني لهم أثناء المحاكمة بسبب عدم تغطية الأعباء المالية المترتبة على توكيل محامي خاص بهم على الرغم من وجود مؤسسات مجتمع مدني يمكن أن تتعهد بهذا العمل لكن الإشكالية أحياناً في عدم وجود تنسيق مباشر بين هذه المؤسسات والنزلاء.

#### ثالثاً: التعليم والدورات التدريبية

يستطيع النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الالتحاق ببرنامج دراسة الثانوية العامة، ويسجل الفريق لإدارة المراكز تعاونها في هذا المجال من خلال توفيرها الدعم لمن يرغب بتقديم إمتحان الثانوية العامة، بالإضافة الى تفعيل الصفوف التعليمية في عدد من مراكز الإصلاح والتأهيل، أما بخصوص الدورات التدريبية، فقد لاحظ الفريق إفتقار بعض مراكز الإصلاح والتأهيل لعقد بعض الدورات التدريبية والبرامج الترفيهية، والتثقيفية لملى وقت فراغ النزلاء. ولكن هناك بعض مراكز الإصلاح والتأهيل تتبنى نهج عقد الدورات التدريبية مثل: (موقر "1"، ام اللولو، سواقة، العقبة، البلقاء).

#### رابعاً: معاملة النزلاء

تعتبر معاملة النزلاء بشكل عام جيدة في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل، إلا أن الفريق سجل بعض الشكاوى من النزلاء ادعوا بموجبها أن بعض الأفراد والعاملين من مرتبات مراكز الإصلاح والتأهيل يسيئون معاملتهم. وقد تم تحويل هذه الشكاوى إلى الوحدات المعنية في المركز الوطني لحقوق الإنسان لمتابعتها. وقد بلغت هذه الادعاءات خلال الفترة التي يغطيها التقرير (5) ادعاءات تتضمن سوءاً في المعاملة يدخل على أثرها الفعل في نطاق التجريم الجنائي كالدّم أو القرح أو التحقير. وإن كانت مثل هذه الممارسات فردية ولا تمثل سياسة أو ظاهرة أو ممارسة مألوفة بداخل مراكز الإصلاح والتأهيل.

## خامساً: الخدمات الصحية:

لا حظ فريق الرصد عدم وجود سجلات طبية منتظمة في معظم مراكز الإصلاح والتأهيل وأن الخدمات الصحية المقدّمة وخدمات الرعاية ليست بالمستوى المطلوب وتتمثل بـ:

أ- التأخر أحياناً في تقديم خدمات الرعاية الصحية وعدم توافر كافة الأدوية. فبعض النزلاء بحاجة إلى علاج خاص بحالتهم المرضية وهي غير متوفرة بمراكز الإصلاح والتأهيل.  
ب- عدم تعاون بعض إدارات مراكز الإصلاح والتأهيل في توفير العلاج اللازم لبعض المرضى النزلاء بسبب الاجراءات المشدّدة والتي أدعى بعض مدراء المراكز أن هذه الاجراءات يوجبها القانون.

ج- معاناة النزلاء من مشكلة آلية التحويل إلى المستشفيات بسبب النقص في عدد الأسرة.  
د- حاجة مركز اصلاح وتأهيل النساء الى طبيبة نسائية خاصة نظرا لخصوصية النزليات.  
هـ- حاجة معظم مراكز الإصلاح والتأهيل الى أطباء مقيمين بصورة دائمة في المراكز. ولاحظ الفريق عدم توافر الاطباء المختصين في العظام والجلدية أو النفسية في هذه المراكز لمتابعة الحالات المرضية بشكل يومي، إنما يتم ذلك بشكل أسبوعي بواقع مرة أو مرتين على الرغم من وجود مُرضين في بعض المراكز على مدار الساعة.

## سادساً: أدوات التّظيف:

تعاني معظم مراكز الإصلاح والتأهيل من شح في أدوات ومواد التّظيف المقدّمة للنزلاء، ممّا يضطرهم إلى شراء ما ينقصهم من مواد التّظيف على نفقتهم الخاصة. وأفاد بعض مدراء مراكز الإصلاح والتأهيل عدم توفير مواد التّظيف في بعض مراكز الإصلاح والتأهيل خوفاً من استعمال هذه المواد في عمليات الانتحار لأنها مواد كيماوية وتشكل خطراً على حياة النزلاء.

## سابعاً: المياه:

تعاني معظم مراكز الإصلاح والتأهيل من عدم صلاحية الماء للشرب، حيث يضطر النزلاء لشراء المياه الصالحة للشرب على نفقتهم الخاصة. كما أن كمية المياه الساخنة التي توفرها مراكز الإصلاح والتأهيل للإستحمام غير كافية في معظمها اذ تقدم مرة أو مرتين في الاسبوع فقط.

### ثامناً: المكتبة:

يوجد في كافة مراكز الإصلاح والتأهيل مكتبات تضم كتب مختلفة ويستطيع النزلاء زيارة المكتبة للقراءة وممارسة لعبة الشطرنج. وقد اشتكى عدد من النزلاء من محدودية الكتب وعدم تنوعها وتدني محتواها الفكري والمعرفي.

### تاسعاً: الطعام:

تقوم مراكز الإصلاح والتأهيل بتقديم الطعام لجميع النزلاء إلا أن هناك بعض الملاحظات الخاصة بالنزلاء حول الطعام على النحو التالي:

1. كمية الطعام المقدمة في وجبتي الفطور والعشاء غير كافية.
2. يتم تقديم وجبة العشاء مع وجبة الغداء في بعض المراكز المكتظة.
3. عدم نضوج اللحوم المقدمة أحياناً في وجبات الغداء.

وفي المقابل رصد الفريق تنوع في الأغذية المقدمة للنزلاء، ومراعاة الظروف الصحية للنزلاء عند تقديم الأغذية وخاصة للمصابين بأمراض الضغط والسكري.

## أهم المشكلات التي يُعاني منها النزلاء

- اشتكى النزلاء من عدم انتظام البث التلفزيوني الذي يتم التحكم به من قبل مركز المراقبة بالنسبة لجميع مراكز الإصلاح والتأهيل.
- اشتكى بعض النزلاء من عدم السماح لهم باستخدام ماكينة حلاقة الذقن مما يسبب إصابة بعضهم بالحساسية الجلدية في منطقة الوجه بسبب استخدام الشفرات.
- عدم متابعة سفارات الدول الأجنبية لرعاية من النزلاء حيث لا تتم متابعة قضاياهم وشؤونهم الخاصة.
- اشتكى النزلاء من صغر مساحات الساحات المخصصة للتشميس في بعض مراكز الإصلاح والتأهيل ومنها مركز البلقاء والعقبة. و قلة عدد الساعات المسموح بها للتشميس حيث أفاد كثير من النزلاء أن ساعات التشميس لا تتجاوز ساعتين في اليوم مما يؤثر ذلك سلباً على صحة النزلاء.
- سوء نوعية الأسرة التي توفر للنزلاء، إذ انها معدنية وقديمة، كما أن الفرشات بحالة سيئة في بعض المراكز مثل (البلقاء، سواقة، جويدة رجال، العقبة). ويتم اعطاء النزيل غطاء واحد، وهي غير كافية حسب قول معظم النزلاء لفصل الشتاء ولا يسمح لهم بادخال أغطية من خارج المركز.
- اشتكى النزلاء من قصر مدة الزيارة لبعضهم، حيث أفادوا أن ذويهم يأتون من أماكن بعيدة في بعض الاحيان ولا يتمكنون من قضاء وقت كاف برفقتهم.
- اشتكى النزلاء من طول مدة التوقيف الإداري والتوقيف في مراكز بعيدة عن مكان سكن ذويهم مما يرتب عليهم أعباء مالية عالية.
- اشتكى النزلاء في بعض المراكز من ارتفاع أسعار السلع في السوبر الماركت الموجود فيها.

- إدعاء بعض النزلاء بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة أو التعذيب من قبل إدارة البحث الجنائي وإدارة مكافحة المخدرات والتزيف أثناء التحقيق الأولي معهم.
- إشتكى النزلاء من عدم وجود خزائن في المهاجع لوضع حاجاتهم الخاصة بهم مما يضطرهم للاحتفاظ تحت أو بجانب السرير.
- إشتكى النزلاء من عدم توقّر مراوح بشكل كاف في بعض المراكز لمواجهة ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة داخل المهاجع وخاصةً في مراكز الطفيلة ومعان، والعقبة.

## الأوضاع المعيشية للنزلاء

سجل الفريق وبناءً على أقوال النزلاء الملاحظات التالية على الأوضاع المعيشية للنزلاء:

- إدعى كثير من النزلاء تعسف إدارات بعض مراكز الإصلاح والتأهيل في تطبيق عقوبة العزل الانفرادي بموجب المادة (6/3) من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (9) لسنة 2004، مع حرمانهم من حقهم في الدفاع عن انفسهم.
- معاناة النزلاء عند خروجهم وعودتهم من المحاكم بسبب اجراءات التفتيش المهينة، حيث أفاد النزلاء أنهم يجبروا على خلع ملابسهم مما يترك أثراً نفسية سلبية لهم.
- معاناة النزلاء من بعد أماكن توقيفهم عن أماكن سكن عائلاتهم، إذ لا تأخذ إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بعين الاعتبار مكان سكن عائلة النزير عند إيداعهم في المراكز.
- عدم توفير ظروف مناسبة للنزلاء الذين يتابعون دراستهم داخل مراكز الإصلاح والتأهيل إذ لا تأخذ إدارة بعض المراكز بجدية مسألة التعليم لهم واستمرارهم في الدراسة.

## الإدارات القائمة على مراكز الإصلاح والتأهيل

تتمتع الإدارات في مراكز الإصلاح والتأهيل المختلفة بقدرة كافية في التعامل مع النزلاء بشكل جيد كما ولدى هذه الإدارات القدرة على حل عدد من الشكاوى مباشرة. ويتم ذلك أحياناً كثيرة خلال زيارة فريق الرصد، كما لاحظ الفريق تعاون بعض الإدارات في تقديم المعلومات المطلوبة وتسهيل إجراءات الزيارة ومتابعة الملاحظات التي يقدمها الفريق.

## الملاحظات المتعلقة ببعض القضايا ذات الأهمية

### ➤ أوضاع المهاجع وغرف الحجز الانفرادي

- تعتبر أوضاع المهاجع في مراكز الإصلاح والتأهيل بشكل عام مقبولة إلا أنّ بعضها بحاجة إلى صيانة، وعملياً لا تكفي المرافق الصحية داخل المهجع الواحد مع عدد النزلاء، وخاصةً في المراكز المكتظة مثل مراكز إصلاح وتأهيل (جويده رجال، والبلقاء، وسواقة).
- غرف الحجز الانفرادي لا تتمتع بالبيئة السليمة المطلوبة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من حيث المساحة والتهوية والإضاءة، وخاصةً في مراكز الإصلاح والتأهيل (البلقاء وجويده رجال، وسواقة).

### ➤ مشكلة توقيف العمال المهاجرين

تشكّل العمالة المهاجرة جزءاً كبيراً من الأيدي العاملة في المملكة، وعلى وجه الخصوص العمالة المصرية والآسيوية. وقد سجل الفريق حالات لعاملات موقوفات بسبب تراكم الغرامات (غرامات تجاوز الإقامة) وعدم وجود مساعدة قانونية لهن من قبل سفارات بلادهن، وتتسبب هذه المشكلة بشكل عام باكتظاظ مراكز إصلاح وتأهيل (جويده نساء وأم اللولو).



## أهم التطورات الإيجابية والسلبية خلال الفترة التي يغطيها التقرير

### ➤ التطورات الإيجابية:

سجّل الفريق العديد من التطورات الإيجابية التي حصلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير وأهمها:

- عقد (21) دورة لمحو الأمية إستفاد منها (447) نزير في عدة مراكز للإصلاح والتأهيل كسواقة، والجويده (النساء)، والبقاء، ومعان، والموقر "1"، أرميمين، والزرقاء، واربد.
- تنفيذ مديرية الأمن العام مجموعة من برامج التوعيه والتثقيف لمرتببات الأمن العام في مراكز الإصلاح والتأهيل حول تعريف التعذيب، وطرق مكافحته، وكيفية تجنب المعاملة السيئة، وغير إنسانية للنزلاء.
- تعيين مدير الامن العام مدعين عامين في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل لمتابعة شكاوى النزلاء والتحقيق فيها.
- وضع صناديق شكاوى خاصة بالنزلاء في معظم مراكز الإصلاح والتأهيل، يشرف عليها مكتب الشفافية وحقوق الإنسان.
- إعداد أسس محددة وآلية عمل لنقل النزلاء من مركز لآخر.
- إعداد تعليمات خاصة بزيارات الأسر والأصدقاء، إلى مراكز الإصلاح والتأهيل.
- إفتتاح عدد من الحدائق المخصّصة للزيارات داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وإعداد تعليمات خاصة بالزيارات العائلية.
- إنشاء عيادات طبيّة تحتوي على اختصاصات عامة وصيدليات في معظم المراكز.
- إفتتاح عيادات خاصة لمعالجة الأسنان في معظم مراكز الإصلاح والتأهيل.
- تزويد جميع مراكز الإصلاح والتأهيل بسيارات اسعاف لنقل المرضى من النزلاء.
- تنظيم زيارات طبية لمراكز الإصلاح والتأهيل من قبل القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة الصحة.

- إعتداد برامج إصلاحية موجّه للنزلاء مثل برنامج تهوين<sup>(1)</sup> وتهيئة<sup>(2)</sup> ومبادرة اهتمام<sup>(3)</sup>.

### ➤ التطورات السلبية:

- عدم اغلاق مركز اصلاح وتأهيل جويده / رجال بسبب سوء الأوضاع العامة فيه نتيجة لقدم المبنى وتردي البنية التحتية فيه، رغم توصية المركز الوطني باغلاق هذا المركز وبشكل متكرّر في تقاريره السنوية السابقة.

- محدودية خدمات الرعاية الصحية المقدمة للنزلاء وعدم وجود أطباء اختصاص في المراكز وعدم توافر بعض الأدوية لدى الصيدليات وخصوصاً لمرضى السكري والضغط.

- محدودية خدمات الرعاية الإجتماعية للنزلاء وأسره من خلال تقديم المعونة الوطنية، وعدم فعاليتها بسبب نقص الكادر في بعض المراكز ومحدودية الدراسات الاجتماعية المنفذه من قبل الاخصائين. بالإضافة إلى عدم وجود عيادة للطب النفسي في كل مركز لتعزيز الجانب النفسي لدى النزلاء من حيث معالجة سلوكهم.

- عدم ملائمة قاعات زيارات المحامين في بعض المراكز رغم توصية المركز الوطني بشكل متكرّر بتوفير قاعات بديلة في تقاريره السنوية السابقة.

- ضعف ومحدودية خدمات المساعدة القانونية المقدمة للنزلاء.

- عدم كفاية البطانيات ونقص في الفرشات وقدمها في بعض المراكز بالإضافة إلى عدم توافر التدفئة المناسبة.

- وجود عدد من الموقوفين من جنسيات أجنبية لغايات إعادهم خارج البلاد، وأغلبهم من جنسيات آسيوية. علماً بأنه تم ابعاد (6224) موقوفا اجنبيا خلال عام 2013.

(1) يستفيد من البرنامج النزلاء المحكومين والموقوفون قضائياً بالجنح البسيطة التي لا تتجاوز عقوبتها السنة وممن لم يسبق دخولهم مراكز الإصلاح والتأهيل.

(2) يستفيد من البرنامج النزلاء المحكومين باحكام تزيد عن ثمانية عشر شهراً فأكثر وشارفت أحكامهم على الانقضاء ويهدف البرنامج إلى إعداد هؤلاء لتخطي الوضع الصعب عند الافراج وللتكيف مع البيئة الخارجية.

(3) مبادرة الجناح الصحي، وتهدف الى منح النزلاء فرصة اختيار نمط حياة صحية وخالية من العنف والفوضى في بيئة انسانية متوافقة مع القوانين والتعليمات.

- اكتظاظ بعض المراكز بالموقوفين الإداريين حيث بلغ عددهم (12766) نزياً ونزيلةً خلال عام 2013.
- اكتظاظ بعض المراكز بالموقوفين القضائيين حيث بلغ عددهم (23593) نزياً ونزيلةً خلال عام 2013.
- محدودية زيارات المدعين العامين لمراكز الإصلاح والتأهيل حيث بلغت الزيارات (48) زيارة خلال عام 2013.

## التوصيات

- تفعيل دور المدعين العامين والقضاة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، وتنفيذ زيارات ميدانية بشكل دوري ومستمر وضرورة التحقق من أن الأشخاص المناط بهم تفقد مراكز الإصلاح والتأهيل ومتابعة أوضاع النزلاء على درجة عالية من الكفاءة المهنية والالتزام الأخلاقي بمبادئ النزاهة والحيادية.
- اعتماد نظام خاص للقيود والسجلات يتضمن توثيقاً دقيقاً لأوضاع النزلاء القانونية والاجتماعية والصحية والاقتصادية.
- الإسراع بإجراء التعديلات المطلوبة على كافة التشريعات الجزائية لضمان الأخذ ببدايل عن العقوبات السالبة للحرية.
- تحسين أبنية بعض مراكز الإصلاح والتأهيل المتهاكلة وتطوير البنية التحتية لها.
- تخصيص كادر طبي مؤلف من طبيب وممرض على مدار الساعة في كل مركز من مراكز الإصلاح والتأهيل. وتوفير مشرف تغذية للإشراف على وجبات الطعام المقدمة للنزلاء الذين يعانون من بعض المشكلات الصحية وتوفير طبيب أسنان على الأقل في كل مركز من مراكز الإصلاح والتأهيل.
- إيجاد أكثر من سوبر ماركت في مراكز الإصلاح والتأهيل لمنع الاكتظاظ بين النزلاء.
- الجدية في التعامل مع شكاوى النزلاء بالنسبة لادعاءات التعرض للتعذيب وسوء المعاملة قبل توديعهم المراكز وإيجاد الآلية الفاعلة لذلك.
- وضع ساعة توقيت عند الهواتف كي يستطيع النزيل ورجل الأمن معرفة الوقت الذي يقضيه النزيل في المحادثة الأمر الذي سيقطص كثيراً من احتجاجات النزلاء من ضغط الأمن عليهم عند الاتصال.
- التقيد التام بالمعايير الخاصة بتصنيف النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- إعادة النظر بأسعار بعض السلع في السوبر ماركت داخل مراكز الإصلاح والتأهيل.
- زيادة الوقت المسموح للنزلاء للتشميس.

- التخفيف من اللجوء الى التوقيف الإداري وإيجاد ضوابط عملية للتوقيف القضائي واللجوء الى العقوبات البديلة التي تخدم المجتمع، والتي تهدف الى اعاءة تأهيل المخالف للمرة الأولى وتمنعه من التكرار.
- إجراء دراسة حول آلية أشرف وزارة العدل على مراكز الإصلاح والتأهيل بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية تراعي الهدف من هذه المراكز المتمثل في الإصلاح والتأهيل.
- الحد من التوقيف الإداري وتفعيل دور المدعين العامين بالقيام بزيارات شهرية منتظمة ومتابعة سجلات الموقوفين ومذكرات التوقيف والتقليل من التوقيف واللجوء إلى الكفالات والغرامات ومتابعة مدير المركز المسؤول بزيارة المهاجع بشكل أسبوعي لمعرفة الطلبات المستعجلة للنزلاء.
- توفير الدولة لخدمات المساعدة القانونية للنزلاء في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل.
- الحد من اللجوء الى حجز القضايا في المراكز الأمنية.
- العمل على عقد دورات تأهيلية وتدريبية للنزلاء وتنقيفهم بشكل مبني على أسس علمية ثقافية لدمجهم في المجتمع المحلي بعد خروجهم من المراكز وتوفير أنشطة اجتماعية وأعمال مهنية وزيادة وعي كوادر الأمن العام بمفهوم حقوق الإنسان والمواثيق الدولية المعنية بالحريات.
- تمكين فريق الرصد الوطني "كرامة" من تنفيذ زيارات غير معلنة لكافة مراكز التوقيف ليتمكن الفريق من رصد كافة المشاهدات بشكل واضح، وليتمكن من إتمام الواجب الإنساني والهدف المنشود وهو الحفاظ على كرامة الإنسان وحماية حرته من أية اعتداءات وانتهاكات.
- سرعة العمل على نقل الاشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل الى جهة مدنية غير وزارة الداخلية واذا لم يمكن ذلك في القريب العاجل فعلى الأقل أن تتناط خطة الإصلاح والتأهيل ولو جزئية الى جهة مدنية.

## أسماء أعضاء فريق الرصد الوطني لمناهضة التعذيب "كرامة"

الاسم	التخصص
ايمان الخطيب	اخصائية اجتماعية ونفسية
احمد مطالقة	محامي
امل العواودة	استاذة جامعية
اسد بالي	محامي
ايمان ابو قاعد	صحفية
ايناس صويص	صحافيه
بثينة خشان	محامية
حسين العمري	محامي
خوله المومني	محاميه
خلف السرحان	ناشط في حقوق الإنسان
سائد الشمائلة	محامي
سكينة الزيود	استاذة جامعية
شحادة العرموطي	محامي
صدام ابو عزام	محامي
صلاح المعايطه	محامي
طه العبادي	محامي
غادة الحليسي	محامية
فاطمة حنبيه	محامية
ليندا معايعه	صحفية
محمد رجب سلامة	دكتور علم نفس تربوي
محمد شما	صحافي
محمد كاسب خاطر	محامي
محمد الطراونة	محامي
معاذ المومني	محامي
منذر موسى لطفي	طبيب شرعي
نايل العدوان	طبيب نفسي
نجاح عنانبه	محامية
نضال مقابلة	محامي
هنزاد التل	محامي